دور الدولة في معالجة الفقر الناتج عن الأزمات الاقتصادية والمالية

"دراسة مقارنة بين الفكر الغربي والفكر الإسلامي"

عبد الحفيظي إبراهيم

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة الأغواط

ملخص:

يعتبر الاقلال من الفقر هدفا محوريا في عملية التنمية، ويعتبر إدماج الفقراء في النشاط الاقتصادي ضرورة اقتصادية واجتماعية في سياسة كل بلد، للاستفادة من طاقاتهم المعطلة عادة في صناعة ومضاعفة الدخل الوطني، وللاستفادة من إنفاقهم الاستهلاكي في تحريك الطلب المحلي، وعندما تحدث الأزمة الاقتصادية تكون الخسائر مضاعفة للفقراء الذين لا يستطيعون مواجهة الأزمة بسبب قلة ذات اليد، وللبلد الذي لا يستطيع الاستفادة من إسهامات فقرائه في تحريك الطلب وصناعة الدخل، ولأن تكرر الأزمات أصبح سمة الاقتصاد الحديث لابد لكل للحكومات أن تتدخل لصالح هذه الفئة بما يحقق الأهداف السابقة.

كلمات مفتاحية: الفقر، الأزمة، الدخل، الثروة، دور الدولة، الاقتصاد الرأسمالي، الاقتصاد الاشتراكي، الاقتصاد الإسلامي، فائض القيمة، إعادة التوزيع، الضمان الاجتماعي.

Abstract:

Poverty misanthrope since time immemorial and there is no philosophy or ideology is important in any stage of human history and in any nation did not address the problem of poverty and International community agreed to consider poverty reduction is the central objective of the development The poverty reduction a central objective in the development process, and is integrating the poor in economic activity need economic and social policy of each country, to take advantage of their energies deactivated usually in industry and doubling the national income, and to benefit from their consumption spending in moving domestic demand, and when he spoke of the economic crisis are losses doubling of the poor who can not cope with the crisis, and the country who can not benefit from the contributions of its poor in moving demand and industry income, and because repeated crises has become a feature of the modern economy must all governments to intervene in favor of this category in order to achieve the above objectives

مقدمة:

اتفق المجتمع الدولي على اعتبار الإقلال من الفقر هو الهدف المحوري لعملية التنمية، فالفقر عدو الإنسان منذ الأزل ولا توجد فلسفة أو فكر مهم في أي مرحلة من مراحل تاريخ البشرية وفي أية أمة من الأمم لم يتطرق لمشكلة الفقر كما يعتبر الفقر قضية اقتصادية واجتماعية ودينية في نفس الوقت، فهو يمس كل هذه الجوانب معا، لذلك نجد كل التيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية المختلفة تدلي بدلوها في هذا الموضوع، أما في العصر الحديث نجد أن الاقتصاديات الحديثة قد أحدثت فارقا كبيرا بين الفقراء وأصحاب الثروة، سواء على مستوى الدول، أو بين الأفراد في الدولة الواحدة، وهذا ما يجعل مسؤولية الدولة تجاه مواطنيها أوسع مما كانت عليه في السابق.

وإذا كانت قضية مجابهة الفقر واحتوائه قضية صعبة وشائكة على المستويين النظري والتطبيقي، وفي الظروف العادية للبلدان، فهي تكون أكثر صعوبة وتعقيدا عندما تتعرض البلدان للأزمات الاقتصادية، فالشدة والصعوبات التي تسببها الأزمات الاقتصادية عندما تحدث لابد أن تطال الناس في معايشهم وأرزاقهم، وتكون أكثر صعوبة بالنسبة للطبقات الفقيرة والبلدان الفقيرة، فالفرد في الدول المتقدمة قد يوجد لديه الدخل المتاح الذي يكفيه للاستهلاك والادخار حتى إذا ما حدثت أزمة اقتصادية قام باستخدام مدخراته، أو بتحويل الأصول الثابتة لديه إلى سيولة، لكن لا يمكن للأفراد في الدول المتخلفة الاعتماد على قرو ام الخاصة لمواجهة المخاطر، مثل شراء الأصول الثابتة في فترات الرواج للاستفادة منها في أوقات الأزمات، أو الاعتماد على أسلوب التأمين ضد المخاطر، وغيرها من الإجراءات التي ليست متاحة لكل شرائح المجتمع، وبالتالي يبقى خطر الأزمات الاقتصادية على الطبقات الفقيرة قائما، وتزيد حدة تلك المشاكل عندما تتبع الأزمة الاقتصادية أزمة سياسية، إذ ينعدم الاستقرار الذي يسمح بتجاوز الأزمة الاقتصادية.

تبعا لما سبق يثار تساؤل رئيسي حول كيفية تطرق الفكر الغربي والفكر الإسلامي لدور الدولة في معالجة الفقر في ظل الأزمات الاقتصادية ؟

وتفرع عن السؤال الرئيسي أسئلة فرعية تالية:

1- ما هي مفاهيم الفقر والأزمة الاقتصادية؟
2- ماهي العلاقة بين الأزمة الاقتصادية وبين ظاهرة انتشار الفقر ؟
3- ماهي حدود ومستويات تدخل الدولة لمعالجة ظاهرة الفقر من وجهة نظر المدارس الفكرية المختلفة ؟

و للإجابة على هذه التساؤلات قسمنا هذا المقال إلى المحاور التالية :

المحور الأول: الإطار النظري الدراسة.

المحور الثاني: قنوات تأثير الأزمة الاقتصادية في توليد ونقل الفقر .

المحور الثالث: مقاربة مقارنة للأزمة ومعالجة الفقر في ظل الأزمة من مختلف المدارس الاقتصادية الفكرية.

المحور الأول: الإطار النظري الدراسة

أولا: ماهية الفقر

يقدم البنك الدولي تعريف لظاهرة الفقر يقول فيه "الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"، وفي تعريف أخر يقول" حالة عدم الحصول على مستوى للمعيشة يعتبر لائقاً، أو كافياً، بواسطة اتمع الذي يعيش فيه الفرد (1)."وهذا التعريف يعتمد بدرجة كبيرة على اتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف، فالفقر في الريف الهندي أو البنغالي مثلا، والذي يؤدي أحيانا إلى الموت بسبب الجوع يختلف عن الفقر في أقطار أوروبا أو أمريكا الذي يشير بدرجة كبيرة إلى التباين في توزيع الدخل أكثر مما يشير إلى الحرمان المطلق وهناك محاولات أكثر طموحا حاولت توصيف أوجه الحرمان المرتبط بالفقر، إلا أنه من الوا ضح أن الإيغال في التوصيف يزيد مهمة قياس الفقر تعقيدا (2).

1– خط الفقر المطلق The absolute poverty line

على أساس تعريف الفقر تقوم الأدبيات النظرية والتطبيقية بتحديد مستوى أدنى للمعيشة يعتبر من لا يحصل عليه من ضمن الفقراء، ويسمى هذا المستوى الأدنى من المعيشة" خط الفقر"، و يعرف خط الفقر بأنه" التكلفة النقدية لفرد معين، في زمان ومكان معينين، للوصول إلى مستوى رفاه مرجعي "ويحسب" خط الفقر "في الدول النامية على أساس "الإنفاق الاستهلاكي "كمؤشر لمستوى المعيشة ، ونعني بخط الفقر المطلق أنه" قيمة حقيقية ثابتة، مع الزمان والمكان (3)."

ويعني الفقر في هذا الشأن عدم إمكان الفرد تحقيق حد الكفاية .(4)هذا وقد درجت الأدبيات الدولية على استخدام خط فقر مطلق لأغراض تقدير انتشار الفقر في مختلف أقاليم العالم حيث قدر خط الفقر الدولي الحقيقي بدولار واحد في اليوم للفرد باعتبار القوة الشرائية المكافئة للدولار .

2– خط الفقر النسبي Relative poverty line

يعرف خط الفقر النسبي على أنه" الفقر الذي يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة ."ويحسب" خط الفقر النسبي " عادة على أساس مفهوم الدخل في الدول المتقدمة كمؤشر لمستوى المعيشة، فالتفاوت في توزيع الدخل والفوارق في توزيع الثروة بين البشر هو الذي يشكل الفقر في البلدان المتقدمة أكثر من مفهوم الحرمان المطلق، وحتى هذه اللحظة لا يوجد مفهوم قاطع حول ما يمكن أن يعنيه" التوزيع العادل للدخل(5)."

ثانيا: ماهية الأزمات الاقتصادية

1– مفهوم الأزمة الاقتصادية Economic crisis

يعرف معجم" ويبستر "الأزمة عموما بأنها" نقطة تحول إلى الأفضل أو إلى الأسوأ "و أنها" لحظة حاسمة ووقت حرج " (6)ويستخدم الصينيون منذ القدم كلمة تعبر عن الأزمة هي "Weiji"تجمع كلمتين معناهما" الفرصة-الخطر (7)."وقد عرفت الأزمة الاقتصادية" اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في أحد الأنشطة الاقتصادية أو في مجال النشاط الاقتصادي في بلد ما أو في عدة بلدان، وتطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من اختلال التوازن بين العرض والطلب (الإنتاج والاستهلاك). (8) "

ويستعمل الاقتصاديون الغربيون في بعض الأحيان اصطلاح الدورة الاقتصادية "Cycle"بدلا من كلمة "Crise" التي تدل على الأزمة، ويكمن الفرق بين المصطلحين في أنّ الأزمة تدل على اختلال أو اضطراب في مرحلة زمانية أو مكانية معينة، في حين تدل الدورة على انتظام حصولها بصورة متعاقبة ضمن الظواهر الطبيعية لها، مما يعني أنّ حدوث الأزمات تُمثل حالة متوقعة الحصول في النظام الرأسمالي وتُمثل أحد مظاهره الطبيعية.

2– أنواع الأزمات الاقتصادية

تعددت تصنيفات الأزمات الاقتصادية وتناولتها من جوانب عدة إلا أن أهم هذه التصنيفات هو الذي يقسمها بحسب طبيعتها، ولأن سرد جميع الأنواع لا تتسع له هذه الورقة البحثية سنكتفي بذكر أهم أنواع الأزمات المالية باعتبارها أوسع أنوع الأزمات انتشارا وهي:

2–1– الأزمات المصرفية Banking crises

تعني الاستخدام غير الكفء للأصول المالية المصرفية، وتحدث الأزمة المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد البنوك أو فشلها) تعرض البنوك لخسائر (إلى توقيف البنوك لقابلية التزاماتها الداخلية للتحويل أو إلى إرغام الحكومة للتدخل لمنع ذلك بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك.(9)

2–2– أزمات العملات وأسعار الصرف the currency crisis

تحدث نتيجة للتغيرات المفاجئة في أسعار الصرف بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة لذلك تسمى هذه الأزمة أيضا أزمة ميزان المدفوعات وتحدث تلك الأزمات لما تتخذ السلطات قرارا بتخفيض قيمة عملتها نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي قد تحدث تلك الأزمات ايارا في سعر تلك العملة وعلى الرغم من أن قرار تعويم أو تخفيض قيمة سعر صرف العملة الوطنية قد يبدو قرارا تطوعيا من السلطة النقدية إلا أنه في أغلب الحالات يكون قرارا ضروريا تتخذه في حالة وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزايد في التدفقات الخارجية (10).

ويحدث هذا النوع من الأزمات بسبب ما تتعرض له عملة بلد ما من هجوم مضاربي عنيف يؤدي إلى انخفاض قيمتها انخفاضا كبيرا أو عندما ترغم سلطات هذا البلد على الدفاع عن عملتها عن طريق إنفاق جانب كبير من احتياطاتها الدولية أو عن طريق رفع سعر الفائدة عليها بشكل حاد.(11)

2–3– أزمات أسواق الأوراق المالية Financial market crises

تحدث بسبب ارتفاع أسعار أصول الأسهم فوق أسعار قيمتها العادلة وبدون أسباب مبررة لهذا الارتفاع وهو ما يطلق عليه ظاهرة الفقاعة، وتحدث الأزمة عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالسهم مثلا هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، في هذه الحالة يصبح ايار أسعار الأصول مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاها قويا لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره بالهبوط وتتدهور قيمته وتبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار، ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو في القطاعات الأخرى (13).

3– مسببات الأزمات الاقتصادية:

لا يمكن إرجاع الأزمات المالية إلى سبب واحد أو سببين، فهناك جملة من الأسباب الكلية والجزئية التي تتضافر في آنٍ واحد لإحداث أزمة مالية أو اقتصادية، وأهمها عدم استقرار الاقتصاد الكلي، اضطرابات القطاع المالي، وعدم تلاؤم أصول وخصوم المصارف ورغم أن كل الايارات التي تحدثها الأزمات والتي يبدوا أا تختلف ظاهريًا، إلا أا تشترك جميعها في ظاهرة أساسية، وهي ظهور دَيْن كبير يفوق طاقة الاقتصاد أو السوق، و تشترك أيضًا في النتيجة التي تلي ذلك، وهي ترسب ركود اقتصادي ينتج منه هبوط في الإنتاج ثم بطالة كبيرة، وقد اعتبرت البطالة أخطر هذه المشاكل .(14)

كما أنَّ الأسباب المباشرة لأزمات الكساد الاقتصادي هي التناقضات الرئيسية التي تلازم النظام الرأسمالي، وهي التناقض بين زيادة الإنتاج وتراجع الإنتاج الفعال نسبيًا، فوضى الإنتاج واختلال التوازن وعدم التناسق والتناقض بين الإنتاج والاستهلاك، أو بين شروط إنتاج فائض القيمة وشروط تحقيقها والتناقضات هذه ناشئة جميعها من التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج وشكل الحيازة الرأسمالي الخاص، والتناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج.

ثالثا :دور الدولة في محاربة الفقر أثناء الأزمة

إن دور الدولة أو التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وحدوده قد أخذ حيزًا واسعًا في النظرية والتطبيق .فهناك من رفض التدخل الحكومي بتاتًا فجعل من الدولة حارسًا للمصالح رافعًا شعار الحرية الاقتصادية والمنافسة ليضمن تحقيق أهداف اتمع، وهناك من أيد التدخل الحكومي الكامل فجعل من الدولة متدخلة في كل شيء، وهناك من يرى وجوب التدخل بما يحقق الانسجام بين آليات التدخل الحكومي وآليات السوق على نحو يكمل كل منهما الآخر دون تعارض، وعادة ما يأخذ التدخل الحكومي للصالح الاجتماعي وتقليل التفاوت بين الفئات الأشكال التالية:

1– إعادة توزيع الدخل Redistribution of income

يقصد بإعادة توزيع الدخل والثروة، إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل والثروة بغرض تقليل ظاهرة الفقر وتقليل التفاوت في اتمع .حيث قد ترى الدولة بعد مرحلة توزيع الدخل القومي أن هذا التوزيع غير ملائم سياسيًا أو اقتصاديًا أو اجتماعيًا، لذلك تدخل بعض التعديل.

تستخدم الدولة الإنفاق العام كجزء من السياسة المالية من خلال الإنفاق المباشر وذلك بتقديم دعم سلعي أو دعم إنتاجي – عينيا أو نقديا - دف رفع مستوى معيشة المواطنين، أو تقوم بتقديم بعض الخدمات انية مثل التعليم والصحة أو الإنفاق غير المباشر كتخفيض الضرائب على الطبقات الدنيا مما يؤدي إلى زيادة دخولهم . ونشير هنا أن عملية إعادة التوزيع يمكن أن تتم عن طريق إجراءات مالية باستخدام أدوات السياسة المالية من الضرائب والإنفاق، أو عن طريق أدوات غير مالية باستخدام السياسة العامة للأجور والأثمان .(15)

2– شبكات الضمان الاجتماعي Social security networks

في غياب شبكات فعالة للضمان الاجتماعي يتعرض الفقراء أكثر من غيرهم للمعاناة من الأزمات، ومن ثم فإن تأسيس شبكات للضمان الاجتماعي بطريقة منهجية وكجزء من خطة تنموية بعيدة المدى يمثل السبيل الأنجح لحماية

الفقراء عند حدوث الأزمات الاقتصادية، وعليه فإن توفر شبكات الضمان الاجتماعي يعتبر آلية لتأمين الفقراء ضد مخاطر ايار دخولهم مما شأنه ضمان استمرار عملية التنمية وعدم توقفها عندما تقع الأزمات وتحول دون لجوء الفقراء للتخلص من أصولهم العينية، على قلتها، لتمويل الاستهلاك الجاري في زمن الأزمات.

3- برامج الأشغال العامة Public works programs

تصمم برامج الأشغال العامة من أجل توفير فرص عمل في مشاريع البنيات الأساسية التي تمولها الحكومة، بحيث يكون العمل في مثل هذه المشاريع متوفراً بطريقة مستمرة، على أن تتوسع فرص العمل خلال فترات الأزمات بطريقة تلقائية.

4- برامج التحويلات النقدية والعينية Programs cash and in-kind transfers

دف هذه البرامج إلى تغطية غير القادرين على العمل ضد المخاطر طويلة المدى المرتبطة بفقدان مصادر الدخول وذلك من خلال التحويلات النقدية والعينية التي تستهدفهم، وتشتمل هذه البرامج الذي يتم التحكم ببدايتها وايتها وتوسعها، على نظام المنح الدراسية للأسر وعلى أنظمة التموين بتوفير الغذاء الأساسي للأسر الفقيرة وعلى آليات لتوفير الائتمان لهذه الأسر في ساعات الشدة حتى تمكنهم من الاحتفاظ بأصولهم العينية أو استردادها بعد انقضاء الازمات، إذا كانوا قد تخلصوا منها بغية تمويل الاستهلاك.

المحور الثاني: قنوات تأثير الأزمة الاقتصادية في زيادة الفقر

ينتقل تأثير الأزمات الاقتصادية إلى الجانب الاجتماعي من خلال العديد من العناصر التي يمكن تصنيفها كما يلي:

أولا :القنوات الاقتصادية

1- تراجع النمو الاقتصادي"Economic growth"

يعتبر تراجع النمو الاقتصادي "Economic growth "قناة أساسية لتأثير الأزمات على توزيع الدخل، وترجع مشكلة تراجع النمو الاقتصادي إلى حدوث انخفاض في الموارد المالية للدولة مما إلى يؤدي تقليص الاستثمارات والانكماش الاقتصادي، وينتج عن ذلك انخفاض في الإنفاق العام، ثم تراجع في الطلب على العمالة، تراجع في الأرباح وتقهقر مستويات التجارة، تدهور مستويات المعيشة للسكان، تخفيض الأجور، ويمكن أن تسوء الأوضاع أكثر لحد تسريح العمال من مناصب شغلهم، كما يحدث حاليا في الدول التي أصابتها أزمة الديون السيادية الأوروبية.

2- عجز في الموازنة" Budget deficit "

عادة ما يرافق حدوث الأزمات الاقتصادية انخفاض في الإيرادات الحكومية نتيجة لتقلص النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى ظهور عجز في الموازنة، وتكون أدوات معالجة هذا العجز هي تقليص النفقات العمومية و زيادة الاقتطاعات الضريبية، فينعكس ذلك مباشرة في شكل تخفيض الأجور و تخفيض الإعانات المقدمة للفئات الهشة .

3- تخفيض الإنفاق الحكومي" Government spending "

تتجه الحكومات دائمة لمواجهة الأزمات إلى تخفيض الانفاق الحكومي وذلك بتقليص نفقاتها خاصة الاجتماعية منها أو حذفها، وهذه السياسة تتبع في أغلب دول العالم، فخفض النفقات الحكومية بسبب الأزمة الاقتصادية يظهر في إتباع الحكومات سياسات انكماشية وتقشفية تنعكس مباشرة في تقليص النفقات الموجهة للصحة والتعليم وتخفيض الإعانات الموجهة للفقراء والضعفاء .

4– تقلص النشاط الاقتصادي" Economic Activity "

إن الحتمية الأساسية للأزمة الاقتصادية هي تقلص النشاط الاقتصادي، فالأزمة تبدأ عادة كأزمة مالية لكن سرعان ما تتحول إلى أزمة اقتصادية بسبب انخفاض حجم الائتمان المقدم إلى القطاع الاقتصادي نتيجة ارتفاع تكاليف المخاطرة وإحجام البنوك على الإقراض، إضافة إلى الاضطرابات التي تصيب التجارة فيحدث انخفاض في الطلب الأمر الذي يحتم على المؤسسات تقليص حجم نشاطها من خلال تسريح العمال أو خفض الأجور إذا كانت القوانين تسمح بذلك، وهذا ما يعمل على زيادة التفاوت في توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة ومنه المزيد من أعداد الفقراء .(16)

ثانيا :القنوات المالية

1– ارتفاع أسعار الفائدةRising interest rates

تترافق الأزمة الاقتصادية في الغالب مع ارتفاع معدلات الفائدة كنتيجة لارتفاع مخاطر الإقراض وتقلص حجم السيولة لدى البنوك، إضافة إلى عامل فقدان الثقة فيما بين البنوك والمستثمرين، و يمكن أن تتعرض البنوك إلى حالات سحب الودائع بصورة كبيرة وفجائية نتيجة حالة الذعر التي تسود الاقتصاد في فترة الأزمة، ويترجم ذلك في أرض الواقع بارتفاع تكاليف الاستثمار والإقراض، مما يؤدي إلى تقلص في حجم الوظائف وارتفاع في مستويات البطالة.

2– انخفاض أسعار العملاتLow currency rates

تترافق الأزمات المالية أيضا مع موجة من المضاربات في العملات المحلية نتيجة تدفقات العكسية لرؤوس الأموال نحو الخارج، فتضطر الدول من أجل حماية عملاتها إلى التغطية على عمليات المضاربة ببيع نسبة من احتياطاتها، وإذا لم تتوفر احتياطات كافية لا يكون أمام الدولة سوى تخفيض قيمة عملتها، فينعكس ذلك مباشرة في ارتفاع أسعار الواردات خاصة الغذائية منها فتتقلص بذلك القدرة الشرائية للمواطنين.

3– ارتفاع خسائر البورصةRising stock market losses

تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى حدوث خسائر معتبرة في قيمة الأوراق المالية مما يتسبب في انخفاض حجم الثروة المتأتية من الاستثمار في الأوراق المالية التي تشكل جزءا كبيرا من الدخل والثروة لفئات اجتماعية عريضة، كما أن الشركات المساهمة في البورصة قد تتعرض أسهمها إلى انخفاضات كبيرة يمكن أن تتعرض بسببها إلى الإفلاس، ، أو تتوقف عملية توزيع الأرباح نتيجة الخسائر، وقد يكون هناك تسريح للعمال من المؤسسات المفلسة .

ثالثا :قنوات أخرى

1– تزايد وتيرة الصراعات والحروب الدولية Increasing the frequency of conflicts and international wars

تتلخص علاقة الحرب بالأزمة الاقتصادية بالأساس في" استخدام الميزانية العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية"، مثل التخفيف من حدة التقلبات الدورية، فحين تبلغ الأزمة الاقتصادية ذروا تنفق الدولة على الاحتكارات العسكرية والمدنية عقودا عسكرية بمبالغ طائلة تساعد على وقف الركود وابتداء موجة جديدة من الإنعاش الاقتصادي (17)؛ وعلى مدار عقود طويلة أسهم مفكرون كبار بآرائهم حول الأزمة الاقتصادية والحرب مثل" :أرنولد وينبي"،" جوزيف شومبيتر"،" هايمن مينسكي "وغيرهم، و الإسهام الحديث قد جاء على يد الاقتصادي الأمريكي "جوشيا غولدشتاين "في كتابه الهام" الدورات الطويلة حرب وازدهار في العصر الحديث(18) "، هذا بالنسبة للدول المتقدمة التي تخوض الحروب بعيدا عن أراضيها أما الدول النامية التي تكون عادة مسرحا للحروب لا يخفى ما سيطالها من انعكاسات مدمرة على حياة الناس وأرزاقهم، وتعطل الأشغال فيها، وعلى البنية الاقتصادية و اتمعية ككل، وحتى الدول غير المتحاربة ستتضرر تجارا الخارجية نتيجة الحرب في بلدان أخرى، وكل هذا ينعكس على الأوضاع الاجتماعية للناس ككل.

2– الاتجاه نحو المكننةTrend toward mechanization

تدفع الأزمة الاقتصادية وتراجع الأرباح أصحاب المؤسسات نحو التفكير أكثر في تعويض الخسائر وتقليص النفقات، كاستخدام أكثر للرأسمال التقني تماشيا مع التقدم التكنولوجي، أي التوجه نحو إحلال الآلة محل العامل البشري، وبالتالي المزيد من البطالة والمزيد من حالات الإفقار المتعمد للناس.

المحور الثالث :مقاربة مقارنة للأزمة والفقر

أولا :المقاربة الرأسمالية

1– النظرة الرأسمالية لظاهرة الفقر

تعددت المدارس الرأسمالية واختلفت، وأتت بآراء كثيرة لا يمكن سردها جميعا، وعلى سبيل الحصر لا الكل، المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية، تشترك كل واحدة منها مع الأخرى في أن الفقر أو التفاوت في توزيع الدخل مسألة طبيعية ومقبولة (19)، وينطلق الكلاسيك في تفسير ظاهرة الفقر من أن المشكلة الأساسية في الاقتصاد تكمن في القوانين التي تحكم توزيع الإنتاج بين طبقات اتمع مثلة في الأجور والأرباح والريع والفائدة، لذلك فقد اهتموا بالكشف عن القوانين التي تحكم توزيع الدخل الكلي بين عناصر الإنتاج المختلفة، وقد ورثوا نظرم تلك عن الطبيعيين الذين كانوا ينظرون إلى مسألة الفقر الناتج عن تفاوت توزيع الدخل على أا مسألة طبيعية تفرضها قوانين الطبيعة، كما افترضوا خضوع كل الظواهر الاقتصادية لتلك القوانين الطبيعية .(20)

2– النظرة الرأسمالية للأزمة الاقتصادية

عندما حدث الكساد الكبير في بداية القرن العشرين كان له ثلاث سمات ظاهرة، الأولى كانت الانكماش الشديد في الأسعار مع ما ترتب عليه من إفلاس في الصناعة والزراعة، والثانية كانت البطالة، أما السمة الثالثة فكانت المشاق التي أنزلها الكساد بالفئات الضعيفة وبصورة خاصة كبار السن والصغار والمرضى الذين ليس لهم مأوى مناسب إلى جانب العاطلين عن العمل، وبالرغم من ذلك أصر الكلاسيك على اعتبار هذا حدثا عارضا وأن السوق سيصحح نفسه

بنفسه وأنكر مفكروها تماما حدوث أزمة اقتصادية على الرغم من الآثار الجلية للأزمة، والسبب في ذلك أم ينطلقون من مبدأ التشغيل التام لعناصر الانتاج وأن لا وجود حقيقي للبطالة في الاقتصاد .

أما كينز قدم نظريته من خلال الهجوم على المنطلقات النظرية الكلاسيكية، خاصة افتراضها حول التشغيل الكامل حيث أعتبر أن" النظرية الكلاسيكية غير قابلة للتطبيق إلا في حالة الاستخدام التام (21)"، و يرى أن أهم أسباب حدوث أزمة هي انخفاض الطلب الفعلي بشكل حاد بما يكشف عن وجود فجوة كبيرة بينه وبين العرض الكلي، وبحسبه فإن الاستهلاك والادخار يتبعان الدخل المتاح، وبوجود الاستهلاك التلقائي لدى الطبقات الفقيرة لا يمكن أن يكون لها ادخارا، بل هي تستهلك من مدخرات الآخرين، وبالتالي يستهلك كل الدخل لدى هذه الطبقة ويتعدى ذلك إلى الاستدانة، فإذا ما حدثت أزمة اقتصادية ستؤدي إلى انعدام الدخل أو تراجعه لدى هذه الفئة من المجتمع والتي لا يمكنها المحافظة على مستوياتها الاستهلاكية السابقة وهذا بسبب عدم وجود مدخرات لديها، ومن هنا كان بحثه في كيفية تحريك الطلب الفعال لكي يتوازن مع العرض الكلي لمواجهة حالة الكساد المتفشية، ورأى أنه لا بد من العمل على تقليل الفوارق بين الدخول والثروات، أي العمل على ضرورة إعادة توزيع الدخول والثروات بما يخدم صالح الطبقات ذات الدخول المحدودة، وهي تلك الطبقات التي تتمتع بميل حدي مرتفع للاستهلاك .(22)

3– حلول الحكومات الرأسمالية لاحتواء الفقر الناتج عن الأزمات

عرف تطور دور الدولة أو الحكومات الرأسمالية في النشاط الاقتصادي واحتواء الأزمات ثلاثة مراحل هامة

3–1دور الدولة التنظيمي regulatory role of the state

في ظل الدور التنظيمي أو الحارس للدولة كان التوافق على قيام الحكومات بتوفير السلع الأساسية العامة مثل الدفاع وسن القوانين ووضع التشريعات وحفظ الأمن والنظام، وفي مجالات غير هذه الوظائف المحدودة لم يتوفر اتفاق كبير على الدور المناسب للدولة في دعم التنمية، فالتجاريون في القرن السابع عشر رأوا دورا مهما للدولة في قيادة التجارة، ولكن "آدم سميث "في كتابه ثروة الأمم (1776) أكد على أن السوق هو أفضل أداة لتحقيق النمو وتحسين الرفاه، فالدولة على هذا الأساس كان عليها أن تقوم ببعض الوظائف الأساسية مثل توفير سلع عامة والدفاع، وتوفير أمن الأشخاص والممتلكات، وتعليم المواطنين وتطبيق العقود، وظائف اعتبرت مهمة وأساسية لنجاح السوق وازدهاره.

وقد ظل دور الحكومات محدودا نسبيا حتى عقد الثلاثينات من القرن العشرين وحدوث أزمة الكساد الكبير، لذا ظل تأثير الحكومات على مستوى المعيشة محدودا في ظل وظائفها التنظيمية .(23)

3–2الدور الإنمائي أو دولة الرفاه the welfare state

في أعقاب الحرب العالمية الأولى ازداد حجم الحكومات تدريجيا وزاد معه حجم الانفاق الحكومي، فبسبب سلسلة من الأحداث الهامة التي حدثت آنذاك كالثورة الروسية التي حدثت عام 1917 والتي أت الملكية الخاصة ووضعت الدولة في مركز السيطرة من خلال التخطيط المركزي لكل النشاطات الاقتصادية، والحدث الثاني الذي هو تفتت الإمبراطوريات الأوروبية عقب الحرب العالمية الثانية ، أما الحدث الثالث كان الكساد الكبير، مما حث الدولة على إتباع سياسات معاكسة للدورة الاقتصادية لاستعادة النشاط الاقتصادي، وكان حتما أن تعالج الأزمة بغير الأفكار الكلاسيكية التي

سببتها، وذلك من خلال التدخل الحكومي لتعزيز الإنفاق وتحقيق" دولة الرفاه الاجتماعي"، ومن ثم زيادة ما يدخل إلى جيوب الأفراد كنتيجة حتمية لزيادة إنفاق الحكومة على المشروعات الاستثمارية المختلفة .(24)

في تلك الفترة كانت إسهامات" سيمون كوزنيتس "الإحصائية دعما هاما لفكر كينز، فكوزنيتس عندما اخترع حسابات الناتج القومي الإجمالي قد أثبت صحة مقولة " تعاظم حجم العائدات الاقتصادية التي تنجم وقت الحرب عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي من أجل كسر العمالة الناقصة والإنتاج بكامل الطاقة"، وفي ظل الدور الإنمائي بدأت دول عديدة بتوسيع مجالات اهتمامها الاقتصادية والاجتماعية بسبب التأثيرات المتراكمة لركود الثلاثينات والحرب العالمية الثانية وإعادة البناء، الأمر الذي دفع الدولة لأن تتولى مسؤوليات تتعدى الدور المنظم والحارس في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأخذ دورها يقترب من دور" دولة الرفاه الاجتماعي"، كما أن برامج الحماية الاجتماعية في البلدان مرتفعة الدخل ازداد بثبات واستمرار منذ ولادة مفهوم دولة الرعاية الاجتماعية أو دولة الرفاه التي تتولى رعاية فقراء المجتمع بوسائل مختلفة خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية ، هذا بالإضافة إلى نشاط الجمعيات الخيرية وتقديمها يد المساعدة للفقراء والمحتاجين .(25)

3–3 دور الدولة التصحيحي The role of the state corrective

تعبر الليبرالية الجديدة " النيوليبرالية "حسب مؤيديها عن رؤية جديدة داخل التيار الليبرالي الذي ظهر في بداية عقد السبعينات من القرن العشرين، كبديل عن النظرية العامة لفكر" جون ماينرد كينز"، فالنظرية الكينزية قد برهنت عن عجزها في معالجة واحتواء أزمة الركود التضخمي في السبعينات، ولم يقتصر النقد عن عجزها، بل حُملت" الكينزية " أما أحد أسباب الأزمة بالدرجة الأولى، وزعمت الأفكار النقدوية الجديدة أن سبب الأزمة لا يكمن فقط في ارتفاع الأسعار وإنما أيضا بارتفاع نفقات الدولة في ميدان الخدمات العامة التي تقدم للطبقات الفقيرة، أي الاستهلاك أو الرفاه الاجتماعي، وجاءت المعالجة للتقليل من النفقات والعودة إلى المنطق الليبرالي" دعه يعمل "القاضي بوجوب عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والتقليل من دور الدولة، وجعل السوق حرًا ومستقلا بذاته، وفي هذا الإطار أخذ دور الدولة الإنمائي يتراجع وبدأ دورها التصحيحي يتقدم، و بنهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات أكتسب الدور التصحيحي دفعة قوية بسبب انهيار الاتحاد السوفياتي والتخلي عن مركزية القرار وعن التخطيط، واستندت رؤيتهم على آراء أشهر مفكري تلك الفترة أمثال ملتون فريدمان Milton Friedman وفريدريك حايك Friedrich Hayek اللذان آمنا بأن السوق الحرة قادرة أفضل من الدولة على التوزيع، وأن محاولات الحكومة لمحاربة إخفاقات السوق تؤذي أكثر مما تفيد ويعتبر Milton Friedman أن العدو الحقيقي للدولة هو الرعاية الاجتماعية وليست السوق، لذلك على الدولة أن تكف عن التدخل في الأسواق.(26)

وفي ظل الدور التصحيحي للدولة برزت المبادئ الأساسية لاتفاق واشنطن (Tenets of the Washington Consensus)التي تبين دور الحكومات في النشاط الاقتصادي والقائم على الثلاثية المقدسة" استقرار – تحرير – خصخصة "وهذه المبادئ التي يجب على الحكومات أن تلتزم بها في ظل دورها التصحيحي أي حرية الأسواق و المنافسة المحلية والدولية من أجل تحقيق التصحيح المنشود، كما تجدر الإشارة إلى مقدار التأثير الكبير الذي مارسه هذا التيار على

اتجاه التحولات الاقتصادية العالمية الجديدة وذلك من خلال تأثيره على المنظمات الدولية التي تقود مشروع العولمة كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي .(27)

4– تقييم لدور الدولة في ظل العولمة الاقتصادية

في ظل العولمة الاقتصادية أصبحت اقتصاديات الدول أكثر ترابطا من أي وقت مضى، الأمر الذي يؤدي إلى عولمة الأزمات الاقتصادية، إذ ما إن تعلن إحدى الدول الرأسمالية الكبرى عن وجود مشاكل اقتصادية لديها، إلا وتأثرت اقتصاديات الدول الأخرى خاصة المتخلفة منها، ويؤكد ذلك أن الرخاء الاقتصادي في ظل اقتصاد متشابك القطاعات لم يعد سمة دائمة، وبالتالي فإن انقلاب الأوضاع الاقتصادية من النمو إلى الانكماش ومن الانتعاش إلى الركود، من شأنه أن يؤدي إلى أزمات اقتصادية واسعة يتحمل ثقلها ذوي الدخل المحدود، كما أصبحت فترات الاستقرار الاقتصادي قصيرة جدا باعتبار أن الدورات الاقتصادية باتت متعاقبة إلى درجة لا نفرق بين عمر الرواج الاقتصادي والانكماش، ويحدث هذا حتى في الدول الأكثر تطورا.

وقد ولد هذا اقتصادا منفلتا من عقاله تسبب في العديد من الأزمات، خاصة الأزمة المالية العالمية لعام 2008 التي أكدت أن آلية السوق وحدها غير قادرة على الاستجابة لكل المتغيرات، ولابد من وجود سياسات رقابية وتوجيهية وضرورة إقامة نظام مالي دولي جديد، إلا أن تدخل الحكومات الرأسمالية لمعالجة الأزمات في ظل العولمة أكد من جديد انحياز الحكومات الرأسمالية لصالح الأغنياء على حساب مجموع أفراد المجتمع والفقراء من خلال سياسة تخصيص الأرباح وتعميم الخسائر واستعمال أموال الضرائب لإنقاذ المؤسسات والبنوك المتعثرة، وهذا ما جعل فقراء العالم ينادون بضرورة توسيع نطاق التفكير بشأن الحماية الاجتماعية المستدامة على غرار التنمية المستدامة، والتي لا تعم نتائجها كل شرائح المجتمع خاصة في ظل التوزيع غير العادل للثروات والدخل الوطني في الدول المتقدمة والنامية على سواء .

ثانيـــــا :المقاربة الاشتراكية

1– النظرة الاشتراكية للفقر

تنطلق الماركسية في تفسيرها لظاهرة الفقر من نقد طبيعة النظام الرأسمالي المبني على أساس التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع، ما بين الأجور الذي هو دخل العمال وبين فائض القيمة الذي هو دخل الملكية بوجه عام، ومع أن فائض القيمة ينتسب في خلقه إلى قوة عمل الأجير فإن الرأسمالي يستولى عليه دون أن يدفع ما يقابله وهو ما يمثل استغلالا للعامل الذي هو المنتج الوحيد، هذا في الوقت الذي لا يجد فيه ذلك الاستغلال تبريرا سوى النظام الاجتماعي السائد في المجتمع الرأسمالي .(28)

ومن هنا ومع التوزيع غير المتكافئ في الملكية يأتي التوزيع غير المتكافئ في الدخل، ويقول ماركس أنه بينما توجد قوانين للإنتاج تفرضها الطبيعة مثل قانون الغلة المتناقصة، فإن قوانين التوزيع فرضها الإنسان وليس هناك سبب قاهر يرغم العمال للخضوع لمثل هذه الترتيب الذي صنعه الإنسان .(29)

كما أن ماركس وصل إلى إقرار قانون سماه " الإملاق المطلق العام " لتراكم رأس المال، فطرق توزيع الثروة والدخل في ظل النظام الرأسمالي التقليدي كانت تؤدي إلى البؤس والى أوضاع من المؤكد أنها لا إنسانية في البلدان المتحضرة كفرنسا

وبريطانيا، فبحسب الإحصائية التي أجراها الأستاذ " آرثر بيجو " قبل الحرب العالمية الثانية، والتي تؤكد أن % 1 من الأشخاص الذين يزيد عمرهم على 25 سنة في إنجلترا وويلز يملكون % 60 من الثروة الخاصة الكلية، في حين أن % 75 من الأشخاص الذين يزيد عمرهم على 25 سنة في نفس البلاد يملكون % 5 من الثروة الكلية.

2– النظرة الاشتراكية للأزمة الاقتصادية

يرى اقتصاديون اشتراكيون كثر وعلى رأسهم" كارل ماركس "أن الأزمة كامنة في طبيعة النظام الرأسمالي وآلياته ومن ثم فهي ظاهرة طبيعية في هذا النظام، وهي تنشأ من التناقض الصارخ في العلاقة التي تقوم عليها الرأسمالية بين طريقة الإنتاج التي تجعل القوة العاملة تمثل المجتمع ككل، وبين ملكية وسائل الإنتاج التي تتركز في أيدي فئة قليلة من الأفراد، ويعللون الأزمة بالإفراط في الإنتاج بمعنى أن هناك سلعًا كثيرة أنتجت ولا تجد لها مشتريًا، وليس الإفراط في الإنتاج هو العامل الرئيسي فقط بل أيضا اتجاه الصناعة نحو التركيز في وحدات كبيرة الحجم قليلة العدد، والتي أدت إلى استخدام الآلة بدلا من العمالة اليدوية مما أدى إلى ظهور جيش من العاطلين وإحلال المزيد من الآلات محل العمالة.

كما شككت الماركسية في قدرة النظام الرأسمالي خاصة في فترات الأزمات الاقتصادية التي دائما ما تعصف به على إعادة توزيع الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية وبالتالي قدرة هذا النظام على إقلال الفقر .(30)

3– دور الدولة من منظور اشتراكي لمعالجة مشكلة الفقر في ظل الازمة

دعت الفلسفة الماركسية إلى إلغاء التفاوت في توزيع الدخل الذي يسبب الفقر بإلغاء الملكية الفردية بوصفها مستغلة في جميع صورها من خلال حافز الربح الذي يصور الإنسان على أنه مجموعة من الاستجابات للبيئة التي يعيش ا وليس له كيان ثابت يتجسد في خصائصه الفطرية، ودعت كذلك إلى التأكيد على الملكية الجماعية فقط وتطبيق المساواة في المستوى المعيشي بين الناس وبحسب كارل ماركس فإن الرأسمالية تولد تراكم رأس المال الثابت ومع التراكم يزداد الجيش الاحتياطي للعاطلين ويتفاقم الفقر والتعاسة للعمال، وهكذا فإن التأزم الاجتماعي المتولد عن الرأسمالية يكون شديدا بحيث لا يمكن للتحول أن ينجز سلميا فالثورة على الأوضاع الاجتماعية هي الجزء الرئيس من النظرية الماركسية للأزمة، والتناقض بين جماعية العمل وفردية الملكية هو الذي يحرك الصراع الطبقي ويصل به إلى الثورة العنيفة التي تقضي على الرأسمالية نفسها .(31)

و يمكن تلخيص دور الدولة الاشتراكية في معالجة الفقر و الأزمة كما يلي:

*الغاء الملكية الخاصة وإقرار الملكية العامة لوسائل الانتاج لمنع تشكل فائض القيمة وبالتالي منع تركز الثروة بأيدي القلة ومنع استغلال الانسان لأخيه الإنسان.

*التخطيط المركزي للاستثمار من أجل تلبية حاجيات المجتمع بطريقة متساوية بين أفراده.

*منع حدوث الأزمة الاقتصادية الدورية بمنع حدوث أسبابها :فائض القيمة، فائض في الانتاج، الجيش الاحتياطي للعمال

*تصدير الثورة الاشتراكية لبلدان العالم الخارجي من أجل القضاء على النظام الرأسمالي المولد للأزمات الاقتصادية.

ثالثا :المقاربة الاسلامية

1– النظرة الاسلامية الانسانية للفقر

قدم الإمام الغزالي في سفره الموسوعي "إحياء علوم الدين "تعريفا للفقر يبين وجهة النظر الاسلامية بقوله" كل فاقد للمال نسميه فقيرا "ويميز بين خمسة أحوال للفقر هي الزهد، والرضى، والقنوع، والحرص والاضطرار، ويعرف حالة "الاضطرار" بأن يكون ما فقده الشخص مضطرًا إليه" كالجائع الفاقد للخبز والعاري الفاقد للثوب .(32)"

وبرغم أن الفقر مأساة في الإسلام يجب معالجتها كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه " لو كان الفقر رجلا لقتلته "إلا أن الفقير في الإسلام لا يفقد كرامته الانسانية أبدا، فكثير من الشخصيات الاسلامية العلمية والروحية بلغت شأوا عظيما في العلم والأدب والمكانة الاجتماعية في الناس رغم أم لم يكونوا في أحسن الأحوال أكثر من كوم فقراء، فبسبب النظرة الاسلامية الانسانية البعيدة تماما عن التقسيم الطبقي بسبب المال والاستعلاء العنصري بسبب العرق أو الجنس أو الدين كانت أبواب الرقي الاجتماعي مفتوحة أمام كل فئات اتمع الإسلامي، فها هم فقراء اليهود لهم نصيب في بيت مال المسلمين في عهد عمر بن الخطاب، وبعضهم صاروا وزراء في دولة الاسلام بالأندلس، والعبيد المماليك يتسلمون السلطة في مصر والشام لقرون متتالية دون أن يتبرم بحكمهم أحد، وكثير لا يحصى من خلفاء المسلمين وملوكهم وولام عاشوا زهادا فقراء استعفافا عن المال العام، فالنظام الاسلامي المؤنس قد جعل من العبيد ملوكا، وجعل من الفقراء علماء يخشاهم الحكام، وجعل من أتباع الأديان الأخرى وزراء وأطباء ومواطنين كاملي الحقوق، ولم يجعل أبدا من المال معيارا لقيمة الناس .

2– النظرة الاسلامية للأزمة الاقتصادية

على الرغم من تطور الفكر الإسلامي في العصر الحديث، فهو يظل يستمد أصوله ومبادئه من أصل الإسلام وهو القرآن الكريم والسنة الشريفة، والاقتصاد الإسلامي فرع خاص من الفكر الإسلامي يمزج بشكل دقيق بين علم الاقتصاد وقوانينه وتجاربه، وبين مبادئ الإسلام وقواعده، وبذلك لم يكن الاقتصاد الإسلامي اشتراكيا أو رأسماليا، بل كان منهجا خاصا يختلف مع الاثنين في كثير من الأمور، هذا الاختلاف والتميز كان مصدرا للإعجاب والاهتمام من الباحثين على اختلاف مشارم خاصة عندما حدثت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 ونجحت بعض المؤسسات المالية الإسلامية الحديثة في تجنب مثالبها، وقديما قد وضع الأسدي تعريفا للأزمة يتفق كثيرا مع التعريف الحديث، حيث يقول" حادث يسبب الفساد المؤدي إلى الخلل في أحوال الخاص والعام و إن استمرار الخطأ في التدبير يسبب تغيرا كليا بحادث يحدث بغتة"، وابن خلدون في القرن الرابع عشر قدم قضايا تخص الدولة و اتمع تبدو عباراته أكثر معاصرة من الكثير مما يطرح على الساحة الآن .وللمقريزي766 هـ845 -هـ إشارة واضحة للدورة الاقتصادية في كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة "فهو يشرح بعمق كيف أن الغلاء والرخاء يتعاقبان منذ الخليقة، ويحدد أسباب كل منهما، ويشرح كيف أن شيوع المنافسة في الأسواق يؤدي إلى الرخاء، وأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مضر بمصالح الناس، و يسمي المقريزي الأزمة" الغمة أو الكربة "ويقول" الأمور كلها أو جلها إذا عرفت أسبابها سهل على الخبير إصلاحها .(33)"

3– حلول اسلامية لمشكلة الفقر في ظل الأزمة

تقوم المقاصد الكلية للشريعة على حفظ الدين و النفس و العقل و العرض و المال، ومن أجل ذلك ضبطت الشريعة الاسلامية المعاملات المالية والاقتصادية بقيود صارمة كي تحمي حقوق الناس و أموالهم من الضياع و حتى كبار علماء الغرب يشهدون بهذه الحقيقة .

ومن شهادم ما قدمه الباحث الأمريكي" رولان لسكين "Roland Lacking" "في افتتاحية جريدته Le " " Journal des financeبيوم 25/9/2008 مقالا جاء بعنوان" :هل تأهلت وول ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية؟ "يقول فيه" :إذا كان قادتنا حقاً يسعون إلى الحد من المضاربة المالية التي تسببت في الأزمة فلا شيء أكثر بساطة من تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية"، أما" بوفيس فينست "Beaufils Vincent" "رئيس تحرير مجلة تشالنجر "Challenger"كبرى الصحف الاقتصادية في أوروبا فقد كتب مقالا افتتاحيا للجريدة في 11 سبتمبر 2008 بعنوان : "البابا أو القرآن "جاء فيه" :أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا، لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من أحكام وتعاليم وطبقوها، ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري لأن النقود لا تلد نقوداً .(34)"

ويقوم الاقتصاد الإسلامي على جملة من العوامل النظرية التي تجعله أقل عرضة للتقلبات والأزمات الاقتصادية وتحمي الفقراء فيه نذكر من بينها:

3–1تحريم الربا وقيام النشاط الاستثماري على المشاركة في الربح والخسارة.

هذه القاعدة تمنع قيام اقتصاد مالي طفيلي غير انتاجي مثل الاقتصاد المالي السائد عالميا الأن، وبذلك تسد الشريعة الإسلامية الباب أمام الإرباح غير المشروع نتيجة المضاربة وأمام تشكل الفقاعات المالية.

3–2شرائع تفتيت الثروة

يقصد بشرائع تفتيت الثروة مجمل الأحكام التي تنص على وجوب الزكاة وقوانين الإرث، تخميس الغنائم، والأوقاف، والحق المعلوم بخلاف الزكاة للفقراء في أموال الأغنياء وغيرها وذلك حتى يتحقق مراد الحق سبحانه وتعالى في قوله الكريم " كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم"، ومن هنا نعلم أن النسبة التي تصنعها الرأسمالية 80- 20 في تقسيم الثروة بين السكان سواء بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية أو داخل البلدان المتقدمة ذ ا ا هي نسبة تتعارض قطعا من القرآن الكريم.

3–3النهي عن احتكار وسائل الإنتاج

الملكية على قسمين في الإسلام :تامة وناقصة، وتتضمن الملكية التامة ملكية الرقبة والمنفعة معا أما الملكية الناقصة فتتضمن ملكية المنفعة وحدها أو ملكية الرقبة وحدها وتختلف الملكية عن المال فكل ما يقبل الملكية فهو مال سواء أخذ الشكل العيني أو النقدي أو شكل المنفعة ويراد باصطلاح المال في الفقه الإسلامي في نظر أغلب الفقهاء كل ما يمكن حيازته والانتفاع به انتفاعا معتادا بينما يقصد بالملكية تمكين الإنسان شرعا بنفسه أو نيابة عنه بالانتفاع بالعين أو أخذ العوض.(35)

ولما كان أصل المال مطلقا في القرآن الكريم هو مال الله والانسان مستخلف فيه فقط فلله أن يشرع لعبيده ما يشاء في أموالهم من تحليل وتحريم وي، وقد جاء في سورة الماعون النهي عن منع الماعون، وفسر الماعون بالأدوات التي كانت تستعمل في الانتاج كالفأس وأدوات الزراعة وغيرها، فهل يصل هذا النهي إلى حد تحريم امتلاك وسائل الانتاج، أم هو ي عن احتكارها فقط، القضية تحتاج لمزيد من البحث، ومعلوم أن احتكار وسائل الانتاج يعتبر المصدر في تشكل فائض القيمة من جهة، ومن جهة أخرى مصدر لتعطيل طاقات بشرية عن العمل كاستخدام براءات الاختراع حجة لاحتكار انتاج الدواء ومنع إنتاجه في بلدان أخرى فيموت الناس سقما وجوعا .

لكن تبقى المشكلة الرئيس للاقتصاد الاسلامي في نظرنا تكمن في عنصرين هما:

*إشكالية مرجعية التراث:

كثير من كتابات الاقتصاد الاسلامي والفكر الاسلامي عموما تنطلق من قاعدة انتاجية فكرية إسلامية سابقة تاريخيا لعصرنا، وبرغم الثراء والغنى الذي يزخر به التراث الاسلامي إلا أنه يبقى مقيد إلى البيئة والعقلية والمنهجية الفكرية التي أنتجته، فكثيرا ما تفتقر تلك الكتابات إلى نسق منهجي يوحدها بل كثيرا ما تعارض مع حقائق القرآن ذاته، وإسقاطات البيئة الزراعية الرعوية السائدة آنذاك لا تصلح كقاعدة إنتاج فكري تمع عصر ما بعد الصناعة، والأحرى في نظرنا أن يتجه الاقتصاد الاسلامي إلى القرآن ذاته وبالمنهجية القرآنية المعرفية المضمنة فيه.

*إشكالية التطبيق:

كما أن المشاركة الفعلية للاقتصاد الرأسمالي كمنهج مستقل وليس كملحق للرأسمالية أو الاشتراكية تبقى جد محدودة في الاقتصاد الحديث، سواء على مستوى المؤسسات أو على مستوى تبنيه من طرف الدول الاسلامية، فتطعيم الاقتصاد الرأسمالي السائد في أغلب البلدان الاسلامية ببعض حلول الاقتصاد الاسلامي لا يجعل هذا النوع من الاقتصاد إسلاميا، وبالتالي فالكتابات حول هذا الاقتصاد لا زالت تدور في فلك التنظيرات المثالية التي لا تستند إلى واقع ملموس يمكن الباحثين والعلماء من نقد التجربة وتصحيح مسارها .

الخاتمة

تمثل مشكلة إدماج الفقراء في النشاط الاقتصادي أكبر المشاكل التي تواجه الدول المتخلفة على اختلاف توجهاتها ومناهجها الاقتصادية ،كما لا يمكن فهم طبيعة دور الدولة التدخلي لصالح هؤلاء الفقراء بعيدا عن طبيعة القاعدة الانتاجية للاقتصاد اشتراكية كانت أم رأسمالية، كما أن ديناميكية الانتاج المختلفة في درجة قوا بين البلدان النامية والمتقدمة هي التي تحدد مصدر الثروات الموزعة وقدرة هذه الدول على مواجهة الأزمات.

ففي الظروف الاقتصادية العادية تخسر البلدان فقراءها على مستويين، الأول يتعلق بمساهمتهم في الإنتاج وبالتالي في تكوين الدخل الوطني، والثاني يخص إنفاقهم الاستهلاكي، وعندما تحدث الأزمات الاقتصادية تكون الخسائر مضاعفة فالأزمات الاقتصادية تؤدي إلى إلحاق الضرر بالطبقات الفقيرة، وهذا إما بتسريحهم من العمل بما يرفع معدلات البطالة، أو بتخفيض أجورهم، فينعدم الدخل لدى هذه الفئة من المجتمع أو يتراجع فليس لهذه الفئة عادة ادخار، وإذا ما كان لديها سوف تستهلكه الأزمة وتتعداه إلى مدخرات الآخرين وإلى الاستدانة، فلا تتمكن بعد ذلك هذه الفئات الهشة من

المحافظة على مستوياتها الاستهلاكية السابقة فتضعف قدرتها الشرائية فيحدث عندئذ انخفاض الطلب الفعلي بشكل حاد بما يكشف عن وجود فجوة كبيرة بينه وبين العرض الكلي.

وعليه من أجل تجاوز آثار الأزمات يجب على الدول العمل على ضرورة إعادة توزيع الدخول والثروات بما يخدم صالح الطبقات ذات الدخول المحدودة، خاصة و أنها تتمتع بميل حدي مرتفع للاستهلاك.

وعليه أيضا يجب على الدول تحسين شبكات الأمان الاجتماعي والبرامج التي تمنع الضرر الكلي على الفقراء في الحالات التي تظهر فيها الأزمات، وأن تكون سياسة الحماية الاجتماعية التي تتخذها سمة دائمة متخطية لدور الإنقاذ الدوري للفقراء والمعرضين للمعاناة، أي لا يكون دورها مجرد تجاوز أزمة معينة، وإنما يجب أن تركز على إدماج الفقراء في النشاط الاقتصادي باستمرار، بما يضمن تحفيزا للنشاط الاقتصادي في فترات الرخاء، وصمام أمان للاقتصاد من مختلف الأزمات .

كما أن تطعيم الاقتصاد الرأسمالي السائد عالميا بالحلول الاسلامية نظرا لنجاعتها في الأزمة المالية العالمية غير وارد في الدول الرأسمالية للاختلاف المنهجي بين النسقين، ولا يجدي نفعا في البلدان الاسلامية، فالاقتصاد الاسلامي لا يكون اقتصادا اسلاميا إلا عندما يكون منهجا مستقلا بذاته وتتباه الدول الاسلامية كرؤية حضارية بديلة عن اقتصاد الأزمات.

الهوامـــــــش:

1. علي عبد القادر علي، الفقر مؤشرات القياس والسياسات، سلسلة جسر التنمية، ص 02:
2. عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع المداخيل في الدول العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2001 ، ص93
3. علي عبد القادر علي، مرجع سبق ذكره، ص02:
4. عبدالهادي علي النجار، الاسلام والاقتصاد، سلسلة عالم المعرفة،الكويت،1991، ص.137 :
5. عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع المداخيل في الدول العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2001 ، ص.93
6. عبد الرحمان توفيق، إدارة الأزمات، ، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة،2004 ، ص،.17
7. نواف قطيش، إدارة الأزمات، دار الراية، عمان،2009 ، ص،.24
8. عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2009 ، ص،.291
9. عبد القادر خليل ، الازمة المالية العالمية وانعكاساتها المحتمل على الميزان التجاري الجزائري، مجلة جديد الاقتصاد، العدد4 ، ديسمبر2009 ، الجزائر. ص.11
10. ابراهيم السعدي، قراءة في الازمة المالية المعاصر ، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان ،2009 ،ص.22
11. أحمد يوسف الشحات ،الأزمات المالية والاسواق الناشئة، الدار النيل للطباعة و النشر، القاهرة ،2001 ، ص،.14
12. علي عبد الفتاح أبو شرار، الازمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة، دار وائل، عمان،2012 ، ص.36

13.سامر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية ,دار النهضة للطباعة والنشر، سوريا ،2008، ص. 66

14.عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية :التوزيع العادي للدخول .التنمية الاجتماعية .ضبط النظم، دار النهضة العربية، القاهرة،1993 ، ص459 :

15. Stephen G, Marion Kohler, Financial Crises and Economic Activity, World Bank, New York, 2009. 10/02/2013. www.bis.org/publ/othp05.pd

16.فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، المس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،1990، ص400

17.المرجع السابق، ص، .129

18.أمال لحسن شوشري، التفاوت في توزيع الدخل بين النظرية والتطبيق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد4،2005 ، ص 111

19.كريمة محمد الزكي، أثار سياسة النقد الدولي على توزيع الدخل القومي، دار المعارف، مصر،2004 ، ص.63

20.كريمة محمد الزكي، أثار سياسة النقد الدولي على توزيع الدخل القومي، دار المعارف، مصر،2004 ، ص.63

21.جون منيرد كينز، ترجمة : اد رضا، النظرية العامة في الاقتصاد، موفم للنشر، الجزائر،1991 ، ص.27

22.كريمة محمد الزكي، مرجع سبق ذكره، ص.73

23.علي توفيق الصادق،" تطور دور الدولة في التنمية :قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية"، المؤتمر العلمي العاشر" الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية "،ديسمبر 2009 بيروت ،ص 07:

24.صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة،1986 ، ص.39

25.ضياء مجيد الموسوي ، العولمة واقتصاد السوق الحرة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر ، الطبعة الثانية 2005 ، ص11

26.جون كينيث غالبرايث، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، المس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،1990 ، ص.265

27.رحيم حسين، الإطار الفكري والمؤسسي للعولمة الاقتصادية، من كيتر إلى ستيغليتز ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،الشلف، عدد5 ،ص.13:

28.جون كينيث غالبرايث، مرجع سبق ذكره ، ص.68

29.جون كاينيث جالبرت، مرجع سبق ذكره، ص.199

30. Economides, p. Wilson, The Economic Factor In International Relations, I.B. tavrs, London, 2001, p58

31.سامح نجيب، الأزمة الرأسمالية العالمية، الزلزال والتوابع، مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، نوفمبر2008 ، ص18:

32.البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الاسلامي، جدة، ص29:

33.سوسن سالم الشيخ، إدارة الأزمات في الإسلام، دار النشر للجامعات، القاهرة،2003 ، ص167:

34.محمد عبد الحليم عمر، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية، يوم السبت 11 من أكتوبر200 ، جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي،القاهرة،ص13،.14

35.عبدالهادي علي النجار، الاسلام والاقتصاد، سلسلة عالم المعرفة،الكويت،1991، ص.49 :

المصادر العربية:

- أحمد يوسف الشحات ،الأزمات المالية والاسواق الناشئة، الدار النيل للطباعة و النشر، القاهرة ،2001 ،
- أمال لحسن شوشري، التفاوت في توزيع الدخل بين النظرية والتطبيق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد4،2005 ،
- ابراهيم السعدي، قراءة في الازمة المالية المعاصر ، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان ،2009 ،
- البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الاسلامي، جدة،
- جون كينيث غالبرايث، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، المس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990
- جون منيرد كينز، ترجمة : اد رضا، النظرية العامة في الاقتصاد، موفم للنشر، الجزائر، 1991 ،
- علي عبد القادر علي، الفقر مؤشرات القياس والسياسات، سلسلة جسر التنمية، الكويت،.2003
- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع المداخيل في الدول العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001 ،
- عبد الهادي علي النجار، الاسلام والاقتصاد، سلسلة عالم المعرفة،الكويت،1991،.
- عبد الرحمان توفيق، إدارة الأزمات، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة،2004 ،
- عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2009 ،.
- عبد القادر خليل، الازمة المالية العالمية وانعكاساتها المحتمل على الميزان التجاري الجزائري، مجلة جديد الاقتصاد، العدد4 ، الجزائر، ديسمبر2009 ،
- علي عبد الفتاح أبو شرار، الازمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة، دار وائل، عمان،2012 ، ص.36
- علي توفيق الصادق،" تطور دور الدولة في التنمية :قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية"، المؤتمر العلمي العاشر" الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية "،ديسمبر 2009 بيروت.
- عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993
- صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة،.1986
- ضياء مجيد الموسوي ، العولمة واقتصاد السوق الحرة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر ، الطبعة الثانية.2005
- سامح نجيب، الأزمة الرأسمالية العالمية، الزلزال والتوابع، مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، نوفمبر2008 ،
- سوسن سالم الشيخ، إدارة الأزمات في الإسلام، دار النشر للجامعات، القاهرة،2003 ،
- سامر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية ,دار النهضة للطباعة والنشر، سوريا ،.2008
- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، المس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،.1990
- كريمة محمد الكي، أثار سياسة النقد الدولي على توزيع الدخل القومي، دار المعارف، مصر،.2004
- محمد عبد الحليم عمر، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية، يوم السبت 11 من أكتوبر2008 ، جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة.
- نواف قطيش، إدارة الأزمات، دار الراية، عمان،.2009
- رحيم حسين، : الإطار الفكري والمؤسسي للعولمة الاقتصادية :من كيتر إلى ستيغليتز ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،الشلف، الجزائر، العددالخامس،.2007

- Economides, p. Wilson, The Economic Factor In International Relations, I.B. tavrs, London, 2001.
- Stephen G, Marion Kohler, Financial Crises and Economic Activity, World Bank, New York, 2009.